**خاتمة عامة :**

إن دراسة الديناميكية الحضرية بالمنطقة السهبية بالبيض فرض تتبع نشأة ظاهرة التحضر، و هو ما تطلب دراسة موضوعية من الناحية المنهجية للبعد التاريخي و الجغرافي العام الذي تنتمي إليه المجمعات السهبية بالمنطقة حيث و من خلال استعراض العناصر الطبيعية الأساسية اتضح أن الإقليم السهبي يتمتع بمؤهلات وعوامل ايجابية تساعد على الاستقطاب والنشاط البشري، وتقابلها عوائق تحد من ذلك.

كما ظهر، وفي واقع الأمر، أنه لا يوجد عامل واحد فقط، مهما كانت أهميته، يمكن أن يكون السبب الوحيد في نمو وتطور المجمعات السهبية الغربية لتشكل مراكز حضرية مستقطبة، حيث توافرت مجموعة من القوى والمؤثرات المسؤولة عن تقوية و تحفيز النمو بها، وعملية النمو هذه، إنما هي عملية ديناميكية اعتمدت على توفر عوامل أولية أساسية تمثلت في( الموقع الجيد، والموارد الطبيعية ، مساحات زارعية خصبة، مياه سطحية ) و عوامل بشرية تمثلت في التقسيم الإداري و ما يترتب عليه من توطين للتجهيزات و النشاطات مما عمل على تعزيز وتقوية كل منهما للآخر، و ما سمح بالحصول على مميزات خاصة اكتسبتها المجمعات الحضرية السهبية ، زادت من قدرتها على أداء وظائف متنوعة، الأمر الذي عمل على استقطاب الهجرة السكانية، وخلق فرص أكثر للاستثمار في أنشطة الخدمات والإنتاج.

وهكذا، اتضح أن عملية نمو المجمعات السهبية الغربية و خاصة بولاية البيض شكلت سيرورة و في نفس الوقت ارتقاء حضري ، استدعى حدوثها وجود تفاعل وتكامل بين العوامل المختلفة المؤثرة في ذلك، وهو ما عمل على استمرار و تواصل النمو الحضري ، حيث يمكن أن نميز ثلاثة أنواع من العوامل التي ساهمت في تكون الشبكة الحضرية بالمنطقة السهبية عموما و بولاية البيض خصوصا نذكر منها :

* **عوامل أولية** : تمثلت في الموقع الترابطي وتنوع الموارد الطبيعية ،
* **عوامل مكملة** **لاستمرار النمو** باستقطاب مشاريع البنية التحتية و تركز الأنشطة و الخدمات بها ،
* **عوامل تتعلق بالدور الإقليمي** من خلال التراتب الإداري و الهيراركية الحضرية ، والتخصص الوظيفي و القدرة على تحريك عملية التنمية ضمن الإقليم .

وهكذا ، فالمجال السهبي الغربي وفي ظل نموه وتطوره المستمر نشأت به شبكة حضرية . و من خلال عوامل التأثير السابقة، لم تكتف باستقطاب الهجرة السكانية إليها، بل عملت على زيادة قدرتها في استيعاب أعدادا أكبر من المهاجرين، ضمن محيطها العمراني ومجالها الحضري.حيث اتضح أن نمو المدن المتوسطة كان بوتيرة أكبر فاقت وتيرة نمو المراكز الحضرية الصغيرة الناشئة التي استهلكت نسبة معتبرة من الوافدين خلال الفترة الإحصائية التي أعقبت التقسيم الإداري لسنة 1984 م .

كما ظهر من خلال تحليل المعطيات الديموغرافية أن توزيع السكان في المنطقة السهبية الغربية تحكمت فيه عوامل أساسية هي: العامل الطبيعي من خلال وجود نطاق سهبي جاذب و نطاق صحراوي طارد للسكان ، و العامل الاقتصادي من خلال توطن المشاريع التنموية، والعوامل الاجتماعية و الديموغرافية المرتبطة بالنمو السكاني وحركات الهجرة الداخلية للسكان نحو مراكز الجذب خاصة مدن: البيض، مشرية، العين الصفراء، التي مثلت مراكز استقطاب منذ الاستقلال، إضافة إلى **لبيض سيدي الشيخ، بوقطبر، الرقاصة ، البيوض و الكاف لحمر** ، والتي تقع بمحاذاة محور الحركة الرئيسي المتمثل في الطريق الوطني رقم 6،و تمثل المجمعات السهبية بالبيض التي اتضح جليا أن أهم مظهر لقوتها هو قدرتها على هيكلة المجال بتشكيلها لأقطاب حضرية جذب كل على مستوى نطاقها الطبيعي تمثلت في مقرات الدوائر البعيدة عن مقر ولاية البيض ( **لبيض سيدي الشيخ** **و بوقطب** ) .

غير أن تحليل خصائص التنظيم للشبكة العمرانية و الحضرية بولاية البيض، أظهر أنه لا وجود لشبكة حضرية منظمة، متسلسلة ومترابطة، فوجود مثل هذه الشبكة يقتضي وجود تكامل بين المدن، من خلال العلاقات المتراتبة التي تربط بينها بشكل يجعل المراكز المحلية الصغيرة ترتبط في البداية بالمراكز الموالية في الترتيب ثم المراكز الأعلى...

حيث اتضح أن أغلب المجمعات العمرانية في إقليم الولاية، ترتبط في أغلب الحالات مع المجمعة مقر ولاية البيض بالدرجة الأولى وبشكل كبير، ثم مع مجمعة بوقطب بدرجة ثانية، أكثر من ارتباطها بالمجمعات الأخرى مما ساهم في تحجيم دور هاته الأخيرة كأقطاب للتوازن وتنظيم المجال الولائي. وهذا راجع إلى أن سياسة التنظيم المجالي لتجمعات الشبكة العمرانية على مستوى ولاية البيض، لم تأخذ بعين عملية تنظيم الشبكة العمرانية كهدف و وسيلة في نفس الوقت لتحقيق غاياتها.

حيث بقيت تجمعات الشبكة العمرانية في ولاية البيض تخضع بشكل كبير للتجمعات الحضرية المتوسطة، في ظل غياب دور أساسي و فاعل للتجمعات الصغيرة ، والتي كان للضعف في مستوى التجهيزات بها ، و عدم توفرها على قاعدة اقتصادية متينة، انعكاس سلبي على مكانتها، فالمنظومة الحضرية على مستوى الولاية، اتضح أنها لا تزال تشكو من عديد النقائص التي تقف عائقا في وجه اكتمالها.

كما ظهر أيضا، أن بعض المدن الصغيرة تشهد تباطؤا وأحيانا تراجعا في ترتيبها الحجمي أو من حيث التجهيز، وبالتالي التراجع عن دورها لصالح تجمعات أخرى قريبة منها على غرار عين عراك و الغاسول .

حيث ظهر من دارسة اتجاهات السياسات التنموية أن مختلف السياسات السابقة قد أفرزت تركزا للأنشطة الاقتصادية على محور الطريق الوطني **رقم 06** ، وبالخصوص في عاصمة الولاية بالبيض، وبدرجة أقل وفي مرحلة لاحقة في مدينتي بوقطب و لبيض سيدي الشيخ فالوزن الذي تمتعت به هاته المجمعات لدى سلطات الدولة، والذي تجسد مجاليا ، دعم سيطرتها على بقية المجال الولائي ، وقلص حظوظ التجمعات الإقليمية الأخرى على مستوى الولاية، ما أدى لتباطؤ أقلمة المجال الولائي، وأصبحت كل المراكز التي تشكل النظام الحضري لإقليم الولاية، تدخل في كثير من الحالات ضمن تأثير ونفوذ المجمعات سابقة الذكر.

وليس هذا فحسب، بل لقد ظهر جليا أن مجمعات البيض و لبيض سيدي الشيخ و بوقطب قد حولت كل مجال البلديات المحيطة بها إلى مجال جذب واستقطاب و أصبحت بمثابة الأنوية الديناميكية لإقليم الولاية ، مما أنتج ظاهرة الفراغ وعدم احترام التراتب الحضري ، خاصة في ظل الاختلافات في مستوى التجهيز بين المراكز الحضرية.

لكن رغم قوة استقطاب مدينة البيض، والذي يحمل طابع الحدة في كثير من الأحيان، بدأت تظهر بوادر تشكل مجالات استقطاب محلي حول مدن ومراكز إقليمية، كانت أكثر وضوحا و قوة بالنسبة لمدينتي **لبيض سيدي الشيخ و بوقطب ، وبدرجة أقل بالنسبة لمجمعة الرقاصة و بوعلام ، و ضعيفة بالنسبة لمجمعات الكاف لحمر و سيدي طيفور**.

هذا، وقد أظهر **التحقيق الميداني** ، أن أفضل فرص التنمية المتوازنة لإقليم ولاية البيض، تنطوي على تنمية أقطاب حضرية، ودعم المراكز الصغيرة، مع خلق مجالات استقطاب محلية تتكامل فيما بينها ضمن المجال الأكبر الخاضع للمجمعات ذات المستوى الأعلى.

وهكذا ، يتضح من كل ما سبق أن المجمعات السهبية بالبيض امتلكت القدرة على الفعل التحديثي وتحريك التنمية ، من خلال قدرتها على تحفيز مجموعة من الديناميات المحلية و الإقليمية، عبر بنيتها السوسيو اقتصادية التي ضمنت إشعاعها محليا و جهويا.

إن كل هذه الديناميات والتحولات ، سواء المجالية منها أو حتى على مستوى التخطيط التنموي، و من خلال نموذج المجمعات الحضرية بالبيض، تظهر أهمية تنظيم المجال وتنميته وفق آلية الاستقطاب، سواء على مستوى إقليم ولاية البيض ، أو على مستوى الإقليم الوطني – و هو التوجه السائد الآن - ، لكن يحتاج هذا إلى إقناع سكان المراكز الحضرية الصغيرة و سكان الأرياف بأهمية هذا النموذج ، في ظل الصراعات التي تنشأ حول تركيز العمليات التنموية في مراكز معينة دون أخرى، وهي الحالة التي تم معاينتها في عديد البلديات ذات السكن المبعثر، ما انعكس سلبا على الوضع التنموي بها.

إن هذا الأمر يدفع نحو حتمية تطوير المشروع الإقليمي، وفق آليات جديدة قائمة على أسس المواطنة، و تكافؤ الفرص ،والإنصاف الإقليمي ،وهو ما شأنه تحفيز عملية التفكير الدائم لإيجاد الأطر الملائمة لنجاح كل عملية تنموية .